# السيناريوهات المحتملة للأزمة اليمنية في ضوء المواقف الاقليمية والدولية

م.سعد عبد القادر حميد
saadhameed18@ntu.edu.iq
الجامعة التقنية الشمالية /المعهد التقني كركوك

# POSSIBLE SCENARIOS FOR THE YEMENI CRISIS IN LIGHT OF REGIONAL AND INTERNATIONAL SITUATIONS

**Lecturer.Saad Abdel Qader Hamid**
**Northern Technical University / Kirkuk Technical Institute**

**ملخص**

إن الأحداث السياسية والعسكرية التي مرت بها الجمهورية اليمنية خلال العقد الأخير من القرن الماضي والعقد الأول من القرن الحالي وقفت حجر عثرة أمام التحديث والتنمية، التي كان ينشدها المجتمع المدني بقيام الوحدة اليمنية، بما تمثله من وحدة الارادة والهدف فضلا عن منهجها في التعددية الحزبية والحرية السياسية والتداول السلمي للسلطة كبديل للصراعات المسلحة، التي سادت عقود قبل التوحد.

وقد أوصى الباحث الى اختيار صيغة جديدة للوحدة اليمنية حتى تجنب البلاد الانزلاق في حرب أهلية، بحيث يقوم اليمن الجديد بمهام اضافية بشأن تهيئة واعداد أوضاعه السياسية والاقتصادية والامنية والادارية والوطنية، ليكون شؤيكًا فاعلاً وليس عبئًا على غيره.

الكلمات المفتاحية: ازمة اليمنية، الاقليمية، الدولية، سياسية

**Abstract**

The Political Unrest and military operations occurred during the last decade of the former century and the earlier decade of the current on in which Yemen witnessed unity and the proposed new methodology of rule, unity and self determination as well as multi parties political system as an alternative to the military struggles dominated pre-unity area. The research represents the aggravation of crisis and its influence upon security and settlement. The

researcher recommended choosing a new formula for Yemeni unity in order to prevent the country from sliding into civil war, so that the new Yemen will carry out additional tasks in preparing and preparing the political, economic, security, administrative and national conditions to be effective and not cumbersome.
Key words: Yemeni, regional, international, political crisis

**مقدمة**

تتهدد اليمن مخاطر تنذر بانهيار الدولة، قد تؤدي إلى المزيد من الفوضى والعنف في البلاد التي تتمتع بموقع استراتيجي مهم. فاليمن يطل على خطوط ملاحية مهمة للتجارة الدولية، وأي انهيار للدولة فيه قد يفضي إلى تهديد خطوط الملاحة هذه، عبر عصابات إجرامية أو تنظيمات متطرفة، تقوم بأعمال قرصنة وهجمات مسلحة على السفن التجارية وغيرها([1]).

كما يجاور اليمن دول مجلس التعاون الخليجي، والتي تمتلك ما يزيد عن نصف احتياطات العالم من النفط، وتبلغ صادراتها النفطية كثر من ١٢ مليون برميل في اليوم . وقد يؤدي انتشار العنف والفوضى في اليمن إلى اختراقات أمنية محدودة أو واسعة في هذه الدول، وتحديدا في المملكة العربية السعودية، وهو الأمر الذي سيؤثر على إنتاج النفط وأسعاره، وما قد يعكسه ذلك من اثار على التجارة العالمية([2]).

وكما أن ضعف الدولة أو انهيارها في اليمن؛ سيساعد على تقوية الجماعات المتطرفة والمسلحة وعلى رأسها "جماعة أنصار الله " و"تنظيم القاعدة في اليمن " الذي يمتلك وجودا فعليا فيها، وتصنفه الولايات المتحدة بأنه من أخطر فروع هذا التنظيم في العالم، وقد يؤدي تقوية هذه الجماعات إلى عمليات " إرهابية " قد تتفاقم إلى إشعال

[1]) مايكل هدسون،الوحدة اليمنية : مقوماتها،اتجاهاتها ومستقبلها (١٩٩٠-١٩٩٤م)، ص ٤٦.
[2]) فيصل جلول،اليمن الثورتان والجمهوريتان والوحدة،دار الجديد،بيروت،لبنان، ٢٠٠٠م،ص ٢٢٥.

حرب أهلية في البلاد لتعكس صراعا إقليميا ودوليا تكون هذه المجموعات أداته الرئيسية([١]).

كما أن ضعف أو انهيار الدولة في اليمن سيؤدي إلى المزيد من التدخلات الخارجية الضارة باليمن والمنطقة من أكثر من جهة، ويجعل اليمن ساحة صراع وتنافس دولي وإقليمي تخلق الأزمات وتساهم في زعزعة استقرار وأمن المنطقة([٢]).

وبناء على هذه الاعتبارات تناولت خلفيات الأزمة الحالية ومظاهرها ومخاطرها ومواقف الأطراف المختلفة منها، كما يطرح تصورات للسيناريوهات المحتملة لهذه الأزمة، ويقدم بعض التوصيات لمنع تفاقمها أو العمل على حلها وفق آليات محددة يضعها بين يدي الأطراف المعنية بهذه الأزمة داخل اليمن وخارجه([٣]).

**أهداف البحث:** يسعى هذا البحث إلى التعرف على الأهداف التالية:

١- معرفة الازمة اليمنية وأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية.

٢- التعرف على محددات الاستقرار السياسي في اليمن.

٣- التعرف على مخاطر الازمة اليمنية.

أثر الازمة اليمنية على دول الخليج وخاصة دول الجوار الجغرافي.

**اشكالية البحث:** نظرًا لتطور الاحداث وتداخلها في واقع الحياة السياسية اليمنية متوزعة على محاور وزوايا عديدة بدأت بالحراك الجنوبي الذي جاء نتيجة آثار حرب صيف ١٩٩٤ مرورًا بأحداث صعدة ونشاطًا محمومًا لتنظيم القاعدة، وانتهاء في ثورة ٢٠١١، وما يمكن أن تشكله هذه الاحداث مجتمعة من تهديد امني مباشر على دول المنطقة تحديدًا دول الجوار السعودية وعمان، تتضح من خلال الاجابة عن السؤالين التاليين:

١-ما مدى تأثير التي تعيشها اليمن على أمن واستقرار دول الجوار ؟

---

[١]) جريجوريجونسين، اليمن والقاعدة،عرض وتلخيص ابراهيم درويش منشور على الرط الاتيhttp://www.alquds.co.uk :

[٢]) مذكرات الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر، على الموقعhttp://www.alahmar.net/content:

[٣]) قراري مجلس الأمن الدولي ٩٢٤و٩٣١ في الملحق رقم " ١و٢: "

٢- إلى أي مدى يمكن أن تسهم الأزمة اليمنية في التأثير على الاستقرار السياسي والأمني في المنطقة ؟

**فروض البحث:**

١- للمحددات الجغرافية والاجتماعية والسياسية دور رئيسي في أمن واستقرار اليمن.

٢- العوامل الطبيعية تتيح لتنظيم القاعدة من جعل اليمن مركز رئيسي للانطلاق إلى دول الجوار.

٣- تفاقم الأزمة السياسية في اليمن تلقي بتأثيراتها السلبية على أمن واستقرار دول الجوار.

**أهمية البحث:** تأتي أهمية البحث نتيج موقع اليمن الجغرافي المهم الذي يحتله وارتباطه بأمن واستقرار دول لجوار التي تمثل منطقة مصالح حيوية لمعظم دول العالم، فإن أي اضطرابات في اليمن سوف تلقي بظلالها على دول الجوار.

**منهج البحث:** سوف يعتمد الباحث في هذا البحث على منهج النظم لأنه المنهج المناسب لدراسة هذا الموضوع، وذلك لما يشتمل عليه هذا المنهج من آلية تنظم متغيرات الدراسة في اطار مدخلات ومخرجات. فالمتغير المستقل بالأزمة السياية التي يعيشها اليمن تؤثر على المتغير التابع لهذه الدراسة وهو أمن واستقرار المنطقة.

**الدراسات السابقة:**

١- عبدالعزيز محمد الكيم بعنوان، الوحدة اليمنية دراسة في عوامل الاستقرار والتحديات، رسالة ماجستير كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٦، وهي دراسة اهتمت بالابعاد والمخاطر التي تهدد الوحدة اليمنية بما حملته هذه الوحدة من تناقضات النظامين السياسيين المكونين لدولة الوحدة، ومع أن الدراسة قد أشارت إلى تأثير عامل الجوار الاقليمي والبعد الدولي، الا ان تناولها لهذين العاملين قد جاء في سياق دراسة السلوك الوحدوي لشطري اليمن، واسهامات هذه الأطراف تجاه أزمة الانفصال وحرب صيف ١٩٩٤ بين قطبي الائتلاف السياسي وشركاء الوحدة.

٢- عبدالخالق داحش السمدة، التعددية الحزبية وتأثيراتها على الاستقرار السياسي في الجمهورية اليمنية (١٩٩٠ – ٢٠٠٤)، رسالة ماجستير، جامعة أم درمان، ٢٠٠٩، وتناولت هذه الدراسة تأثير التعددية الحزبية على الاستقرار السياسي في الفترة التي تلت اعلان الوحدة حتى عام ٢٠٠٤. الا أن هذه الدراسة اقتصرت على دور التعددية الحزبية كأحد محددات عدم الاستقرار السياسي في الجمهورية اليمنة.

٣- محمد قحطان عبده سفيان، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي – دراسة تطبيقية على الجمهورية اليمنية للفترة (٨٢ – ١٩٩٤)، رسالة ماجستير، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم الاجتماعية، جامعة الخرطوم، ١٩٩٧، التي انصب اهتمامها على استجلاء ظاهرة العنف وعدم الاستقرار السياسي في فترة صراع شطري اليمن وجزء بسيط من فترة الوحدة (١٩٩٠ – ١٩٩٤).

٤- مهيوب حسن ردمان، ابعاد الدور اليمني في تحقيقأمن واستقرار دول الخليج العربي (١٩٩٠ – ٢٠٠٤)، رسالة دكتوراه، جامعة أسيوط، مصر، ٢٠٠٨. ركزت على دور اليمن وأهميته بالنسبة لدول الجوار، من خلال استعراض وتحليل مقومات اليمن وعوامل القوة فيه، والتغير والاستمرار في توجهات اليمن ازاء المنطقة. هذه هي أهم الدراسات التي لها علاقة بموضوع الأمن والاستقرار.

**أولا : خلفية الأزمة:** تعد الأزمة في اليمن نتاج تراكمات عديدة لسياسات الحكومات السابقة والقوى السياسية والقبائل على حد سواء، وقد ساهمت في تطور هذه الأزمة عوامل ذاتيه وموضوعية تفاعل فيها الداخل والخارج وشكلت إطار الأزمة الحالية . ويمكن النظر بشكل خاص إلى تفاقم البعد المذهبي في الصراع السياسي، ليس بين الحكومة والمعارضة بل بين صفوف المعارضة ذاتها؛ وعلى وجه التحديد بين ما يعرف ب " الحوثيين " و"حزب التجمع اليمني للإصلاح " والقوى المتحالفة معه، علما بأن الطرفين كانا قد عملا معا بشكل مباشر بوصفهما عضوين فاعلين في الثورة الشعبية التي انطلقت في عام ٢٠١١ وأطاحت بالرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح.

ومع ذلك، ولأسباب خاصة بموضوعنا، يمكن إرجاع الأسباب المباشرة للأزمة الحالية إلى عام ٢٠١١ حين اندلعت الاحتجاجات المطالبة برحيل الرئيس السابق علي صالح من الحكم، وهي الاحتجاجات التي حملت مخاطر الدخول في حرب أهلية طويلة ودامية بسبب اتجاه النظام إلى رفض مجمل المطالب الشعبية وإلى استخدام العنف المفرط ضد المتظاهرين والمعتصمين([1]).

غير أن المبادرة الخليجية المدعومة من الولايات المتحدة وبريطانيا تمكنت من احتواء هذا الخطر مؤقتا بعد توقيع الأطراف كافة عليها في العاصمة السعودية في ٢٣ تشرين ثاني / نوفمبر ٢٠١١. وقد تضمنت المبادرة بنودا وإجراءات لتسوية سياسية تهدف إلى الانتقال من نظام سياسي قائم على "الفردية والاستبداد والفساد والتحالفات المصلحية في ذات المربع "، إلى نظام سياسي ذي "تمثيل واسع بشرعية تقوم على الاختيار الشعبي الحر" ضمن قواعد فتفق عليها من قبل القوى السياسية، وتضمنها مؤسسات منتخبة قوية بإسناد أممي وعربي وخليجي([2]).

ونظرا لغياب المؤسسات السياسية القوية في المرحلة الانتقالية التي نصت عليها المبادرة، وفي ظل ضعف التفاهم بين الطبقة السياسية، وضعف الموارد الاقتصادية وسوء إدارة المتوفر منها، وترهل إدارة الأجهزة الحكومية وخضوعها لتوجهات القوى السياسية منفردة، وفي ظل عدم جدية الأطراف الخارجية في إعادة بناء اليمن وفق هوية وطنية عربية إسلامية سياسية جامعة لليمنيين جميعا، في ضوء ذلك فان التسوية السياسية التي تم التوقيع عليها لم تتمكن من التحرك نحو بناء الدولة المدنية وتحريك العملية الديمقراطية، برغم نجاحات أولية حققتها بتسليم الرئيس لسلطاته، وانتخاب رئيس جديد، وانعقاد مؤتمر الحوار الوطني ونجاحه([3]).

---

[1]) عادل الجوجري،بركان فوق اليمن،دار الكتاب العربي،القاهرة،مصر،٢٠١٠م، ص٢٦٠.

[2]) طارق إسماعيل وجاكلين إسماعيل، ج ي د ش،السياسة والاقتصاد والمجتمع،لندن ،١٩٨٦م، ص٢٠-٢٩.

[3]) عادل الشرجبي وآخرون، الدولة والقبيلة في اليمن .. دراسة اجتماعية نفذها المرصد اليمني لحقوق الإنسان.

- **عوامل فشل المبادرة الأساسية:** ثمة عوامل أساسية ساهمت في فشل المبادرة السياسية أو التحول نحو تطبيق مخرجات الحوار الوطني، ومنها:

١. ضعف المنظومة الحاكمة، وتنامي دعوات الانفصال الجهوية خاصة الجنوبية منها، وكذلك تنامي القوة العسكرية لجماعة الحوثي عبر منظمة " أنصار الله المسلحة "، والذين تمكنوا خلال أقل من أسبوعين من اقتحام المدن والعاصمة وإسقاط الجيش وتحييده مستخدمين العنف والقوة المسلحة، حيث تؤكد بعض الجهات المطلعة أن هذه الأعمال المسلحة خارج القانون تمت بتنسيق مع الرئيس السابق علي عبدالله صالح الذي استخدم نفوذه في مفاصل الدولة، ويلقي بعض السياسيين باللائمة على دعم وتنسيق خارجي وقف خلف هذا التحرك المسلح ليس من إيران وحدها ولكن من أطراف أخرى([1]).

٢. غياب الدور العربي والخليجي على وجه الخصوص في متابعة وتقييم الأداء في المرحلة الانتقالية، والتغاضي عن تنامي القوة المسلحة للحوثيين، وتنامي النفوذ الإيراني في اليمن.

٣. التعامل بقواعد وسياسات تفتقر للدراية والخبرة إزاء التعقيد السياسي والقبلي في اليمن من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا على وجه التحديد، واللجوء أحيانا إلى أفكار وقوالب ونماذج جاهزة لتطبق في اليمن، وهو ما لا يمكن توقع نجاحه تماما، حيث يمكن إطلاق مسمى " غير واقعي " على بعض الحلول والاقتراحات المقدمة.([2])

٤. عدم القدرة على إدارة الدولة والمرحلة الانتقالية، والفشل في إعادة هيكلة الجيش وتوحيده تحت قيادة واحدة، وإعادة هيكلة الأجهزة الأمنية، ما تسبب بعدم تقدم برنامج المرحلة الانتقالية وفق أسس " الحوار الوطني ".([3])

**ثانيا : مظاهر الأزمة:** تتمظهر الأزمة في اليمن بعدة أشكال، وفيما يلي أهم مظاهرها:

---

[1]) أحمد يوسف،بحث عن مستقبل الوحدة اليمنية، منشور على الانترنت.

[2]) مجموعة الازمات الدولية صحيفة الشرق الاوسط ٣٠ أكتوبر ٢٠١١م، العدد١٢٠٢٤.

[3]) دراسة عن مشكلة الاراضي وتوزيعها،مركز مدار للدراسات والبحوث،عدن، ٢٠٧م، نشرة في عدد من المواقع منهاhttp://tajaden.org/reports/l

- فشل التسوية السياسية السلمية، التي ترعاها الأمم المتحدة، بعد السيطرة العنيفة لمسلحي جماعة الحوثي على صنعاء في ٢٠١٤/٩/٢١، حيث سيؤدي ذلك إلى العجز عن تأسيس نظام سياسي شرعي، والذي يعد أهم المقومات الأساسية للدولة الحديثة التي وعدت المبادرة الخليجية بها.([1])
- انحسار السيطرة الفعلية لأجهزة الدولة الرسمية على البلاد، وزيادة السيطرة الفعلية للمليشيات المسلحة ومن بينها جماعة " أنصار الله " و"القاعدة "، والقوى المحلية القبلية، والجهوية، وغيرها على أجزاء واسعة من الدولة، وهو ما أفضى إلى انتشار العنف والفوضى وارتفاع معدلات الفساد والجريمة([2])، وخاصة بعد قيام الحوثيين باجتياح مسلح لمساحات واسعة من البلاد بما في ذلك العاصمة صنعاء، وفرض محافظين ووزراء جدد على القوى السياسية، وإجبار هذه القوى على توقيع تسوية " غير عادلة " في القصر الجمهوري وهم تحت السيطرة المسلحة، وبإشراف مندوب الأمم المتحدة، وهي تسوية هدفت إلى تعديل " مخرجات الحوار الوطني "، والتي أعلنها عبد الملك الحوثي زعيم "جماعة أنصار الله " المسلحة في خطابه يوم ٢٠١٥/١/٢٠.([3]) **وقد تم في أعقاب الخطاب اتفاق الحوثيين مع الرئيس هادي تحت تهديد السلاح على أربعة بنود، وهي([4]):**

– سرعة تصحيح وضع "الهيئة الوطنية لمراقبة مخرجات الحوار" قبل أن تمارس أي مهمة.

– سرعة تهذيب مسودة الدستور وحذف كل المخالفات .

– تنفيذ الشراكة الوطنية التي التزم بها الجميع.

---

[1]) صحيفة الشرق الأوسط،تقرير مجموعة الأزمات الدولية ،٣٠ أكتوبر ٢٠١١م، العدد١٢٠٢٤.

[2]) قادري احمد حيدر،اليمن في تحولات السياسة والواقع ،ط١، الافاق للطباعة والنشر، صنعاء،٢٠١١م،ص ٣٢٩.

[3]) محمد الجابري، موسوعة دول العالم حقائق وارقام،مجموعة النيل العربية،القاهرة ،٢٠٠٤،ص٢٥٧.

[4]) شريف منصور، تقرير المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي لعام ٢٠٠٤، مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية،القاهرة ،٢٠٠٤، ص٢٠١

– الدخول الفوري في معالجة الخطر الأمني الذي تعانيه البلاد ومعالجة الأوضاع في محافظة مأرب .

وتجدر الإشارة إلى أن الرئيس هادي قد استقال بعد هذا الاتفاق بيوم واحد فقط بتاريخ ٢٠١٥/١/٢٢، وهو ما أدخل البلاد في أزمة دستورية . وفي أعقاب استقالة هادي أصدر الحوثيون ما يسمى ب "الإعلان الدستوري " في ٢٠١٤/٢/٦ لإدارة البلاد، شمل حل البرلمان وتشكيل مجلس بديل من ٥٥١ عضوا يقوم بانتخاب مجلس رئاسي مكون من خمسة أفراد تحت رقابة "اللجنة الثورية " الحوثية، ويقوم أعضاء المجلس بترشيح شخصية لرئاسته، وحدد الإعلان الدستوري المرحلة الانتقالية في اليمن بعامين يجري بعدها التصويت على مسودة الدستور بعد تعديلها، ثم إجراء الانتخابات، فيما عد انقلابا مسلحا على الدولة بالكامل[١].

وفي تطور لاحق تمكن الرئيس اليمني منصور هادي من مغادرة صنعاء والتوجه إلى عدن بتاريخ ٢٠١٤/٢/٢٠ حيث أعلن من هناك تراجعه عن الاستقالة وممارسته لمهامه بوصفه رئيسا دستوريا للبلاد، مما خلق حالة جديدة في الوضع اليمني، وشجع مجلس التعاون الخليجي على التدخل السياسي ودعم الرئيس لاستعادة المبادرة[٢] .

- الانقسام الحاد داخل الطبقة السياسية، وغياب الاتفاق على قواعد اللعبة السياسية السلمية . وتقدم دور قوى تدعو إلى انفصال الجنوب مدعومة من أطراف خارجية، والذي تبلغ مساحته ثلثي مساحة اليمن، تقريبا، بينما يبلغ عدد سكانه خمس عدد سكان البلاد[٣].

[١]) علي عبد القوي الغفاري،لمحات عن الوحدة اليمنية عبر التاريخ،مجلة المستقبل العربي،بيروت،العدد ٣٠٤،حزيران ،٢٠٠٤، ص٤٥.

[٢]) مايكل هدسون واخرون،حرب اليمن ١٩٩٤ : الاسباب والنتائج،إعداد جمال السويدي،مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،ابو ظبي،١٩٩٥ ،ص١٠.

[٣]) عمار علي حسين،التحديث ومسار البنى الاجتماعية والتقليدية : حالة اليمن،مركز الخليج للابحاث،دبي،٢٠٠٤،ص ٢٠.

- ضعف مؤسسات السيطرة والضبط وتحديدا في الجيش والأمن ؛ نتيجة تعدد الولاءات، وانتشار الفساد، وتغلغل المليشيات، والاختراق، وضعف التدريب والجاهزية . فضلا عن تراجع الخدمات الضرورية التي تقدمها الدولة، وبالتحديد في مجال الأمن والعدالة، والتعليم، والصحة، والكهرباء، والماء[١].
- اتساع دائرة التدخلات الخارجية، والتي يستهدف بعضها دعم المليشيات المسلحة والجماعات الانفصالية والمنظمات "الإرهابية "، وكل حسب توجهاته ومصالحه[٢].
- سيطرة مليشيا الحوثيين المسلحة على العاصمة وتمددها إلى عدد من المحافظات، وقيامها بممارسة السلطة الفعلية في معظم أجهزة الدولة بالقوة، واستحواذ هذه المليشيات على أسلحة ثقيلة من الجيش توازي ما تمتلكه الدولة أو يزيد([٣]).
- تنامي قوة تنظيم " القاعدة " في أجزاء متعددة من الدولة، وخاصة في مناطق وسط اليمن وجنوبه، وقيامه بعمليات كبيرة في المراكز الحيوية للدولة شملت وزارة الدفاع ومقرات المناطق العسكرية والسجن المركزي([٤]) .
- ارتفاع المديونية العامة للدولة، وزيادة أعباء الدين المحلي، والتراجع الحاد في الموارد الاقتصادية، وتحديدا الموارد النفطية التي تشكل المصدر الرئيسي للإيرادات الحكومية، بسبب تدهور الأوضاع الأمنية، وغياب الاستثمارات، وعمليات

---

[١]) محمد عبد الملك المتوكل،اليمن الى اين ؟، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،العدد ١٩٩٩،٢٤٠،ص ٢٤-٢٥.

[٢]) محمد حافظ عبد المجيد، النفط والحراك الجنوبي في اليمن،مجلة السياسة الدولية، القاهرة،كانون الثاني،٢٠١٠، ص ١١٦.

[٣]) حسن ابو طالب، بناء دولة الوحدة ١٩٨٩-١٩٩٠ تحقيق الشرط الديمقراطي،في كتاب الوحدة اليمنية دراسات في عملية التحول من التشطير الى الوحدة، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،١٩٩٤،ص ص٢١٨،٢١٥.

[٤]) احمد محمد الدغشي،الحوثيون دراسة منهجية شاملة،الدار العربية للعلوم ناشرون،بيروت،٢٠١٠.

التخريب([1])، وكذلك الفساد المستشري في مؤسسة إنتاج النفط التي ترتبط بالجيش أساسا والذي لا زال النفوذ الأساسي فيه للرئيس السابق علي عبدالله صالح، والذي تتهمه المعارضة بأنه يقف إلى جانب الحوثيين فيما قاموا به من عملية عنيفة مسلحة للسيطرة على الدولة، كما تتهمه بتشجيع أعمال التخريب السياسي والأمني بهدف إفشال العملية السياسية برمتها([2]).

**ثالثا: مخاطر الأزمة:** تفتح الأزمة في اليمن أبوابا كثيرة للمخاطر والتهديدات داخل اليمن وخارجه ومن بينها:

١. توقف المسار السياسي في اليمن، حيث ثمة صعوبات في تمرير الدستور والاستفتاء عليه في ظل الظروف الحالية، وعدم إجازة الدستور يعني عدم إجراء انتخابات لأي سلطة في اليمن، وذلك يعني تآكل شرعية النظام السياسي، والذي سيفضي إلى تدهور مؤسسات الدولة وتراجعها لصالح الجماعات العنيفة المسلحة الأخرى كـ "أنصار الله " و" القاعدة ".([3])

٢. انتشار العنف والفوضى في اليمن، والذي قد يتخذ طابع العمليات الإجرامية والعنيفة الواسعة بين أكثر من طرف. وأكثر الأطراف المرشحة لتكون الرئيسية في هذا الصراع هي جماعة الحوثيين المسلحة "منظمة أنصار الله "([4])، والتي يتوقع أن تدخل في مواجهات عنيفة مع أطراف عديدة أهمها " تنظيم القاعدة " في اليمن، والذي يخوض معها معارك في أكثر من منطقة، ومن المتوقع أن تتوسع هذه المواجهات بينهما لتشمل مناطق واسعة من الدولة قد تتحول تدريجيا إلى حرب

---

[1]) نيفين مسعد،النزاعات الدينية والمذهبية والعرقية في الوطن العربي،مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،العدد ٣٤٦،حزيران ٢٠٠٩، ص ٦٦-٦٧.

[2]) عرفات مدابش،من هم المتمردون الحوثيون،صحيفة الشرق الاوسط،لندن،العدد ١١٤٠١، تاريخ ٢٠١٠/٢/١٤.

[3]) سالي عبد المعز، الحوثيون في اليمن مخاوف من نشوب حرب جديدة، مجلة السياسة الدولية،القاهرة، العدد ١٧٧،تموز ٢٠٠٩، ص٢٩١.

[4]) حسن الحسن،ابعاد الصراع الدولي على اليمن،صحيفة الزمان،العدد ٣٥٤٤، تاريخ ٢٠١٠/٣/١٨.

أهلية واصطفافات مذهبية كما حصل في لبنان (١٩٧٢- ١٩٨٧)، وفي سوريا (٢٠١١- ٢٠١٤)، وفي العراق (٢٠١٢- ٢٠١٤)([1]).

٣. أن تدخل أطراف أخرى في مواجهات عنيفة مع الحوثيين، وأكثرها احتمالية هو حزب "التجمع اليمني للإصلاح "، والذي واجه الحوثيين في أكثر من مرة ومنطقة، رغم أن الحزب حتى إعداد هذه التقرير فضل التوقف عن المواجهة المسلحة بعد سقوط صنعاء بأيدي الحوثيين، وهو يعتمد الان سياسية استعادة الشرعية عبر الرئيس والدعم الخليجي([2]).

٤. دخول السلطة الحاكمة الرسمية في صراع مع الحوثيين، في حال حدث تغير في رأس الدولة وقيادات الجيش والأمن، فمحاولة الحوثيين الحلول محل السلطة أو ابتلاعها عبر دمج مليشياتهم في مؤسساتها، سيؤدي إلى تصادم مسلح مع أي سلطة طبيعية تسعى لاستعادة دورها في قيادة اليمن وبسط سيطرتها كاملة على كل أراضيه . وإذا كان الرئيس الحالي لم يتمكن من تحريك الجيش لصد الحوثيين عند اجتياحهم للعاصمة لسبب أو اخر، فان خروجه إلى مدينة عدن وإلغائه لكل التغييرات الأخيرة، فان أي رئيس سيخلفه –باستثناء الرئيس الذي قد يأتي به الحوثيون – لا بد أن يدخل مع الحوثيين في صراع لاستعادة دور الدولة، والأكثر احتمالا أن يكون هذا الصراع بالوسائل العنيفة([3]).

٥. تنامي حدة الصراع السعودي –الإيراني في اليمن، فزيادة النفوذ الإيراني في اليمن عبر الحوثيين أو الانفصاليين الجنوبيين ستدفع المملكة العربية السعودية إلى

---

[1]) اليمن افغانستان الجديدة،مجلة الوفاق العربي،تونس،السنة ١٢،العدد١٣٥،ايلول ٢٠١٠، ص ٢٤.

[2]) دنيا شحاته ومريم حيدر، محركات التغيير في العالم العربي،مجلة السياسية الدولية،القاهرة،العدد ١٨٤، نيسان ٢٠١١، ص١٠.

[3]) عبد الاله بلقزيز، ثورات وخيبات في التغيير الذي لم يكتمل،تقديم محمد الحبيب طالب،منتدى المعارف،بيروت،٢٠١٢،ص ١٠٤.

التدخل على كل المستويات في اليمن لمقاومة الوجود والنفوذ الإيراني، لما يشكله ذلك من مخاطر على أمنها ودورها الإقليمي([١]).

٦. تنامي قوة "تنظيم القاعدة "، وغيرها من التنظيمات المتطرفة المشابهة في ظل سيطرة الحوثيين على أجزاء من اليمن وضعف الحكومة المركزية، فهذه التنظيمات ستستثمر هذا الوضع للحشد والتجنيد وتوسيع عملياتها والمناطق التي تسيطر عليها. وسيرفع ذلك من منسوب العنف داخل البلاد، كما لا يستبعد أن يقوم التنظيم بعمليات خارج اليمن في المستقبل قد تؤدي إلى تدخلات دولية واسعة في اليمن([٢]).

٧. تدهور الأوضاع المعيشية والاقتصادية في اليمن ؛ حيث أن العنف والفوضى ستسبب تراجع قيام الحكومة بوظائفها الضرورية، وهو ما سيرفع من درجة المعاناة للسكان، خاصة وأن اليمن يعاني من مشكلة نقص الغذاء وسوء التغذية، فترتيبه في عام ٢٠١٤ هو الأول عربيا، والثاني عالميا في هذا الشأن([٣]) .

٨. تراجع الاستثمارات، ونقص المساعدات الخارجية، والتي يعتمد عليها اليمن كثيرا في تمويل مشاريع البنية التحتية وسد العجز المزمن في الموارد. ومن المتوقع أن تخفض الدول المانحة أو ربما توقف مساعداتها لليمن في ظل السيطرة الحوثية، نتيجة الفوضى وضعف فاعلية الأجهزة الحكومية في استيعابها. كما أنه قد يأتي ضمن خطة إضعاف الحركة الحوثية([٤]) . فالسعودية ودول الخليج الأخرى، والذين يعدون أكبر المانحين لليمن، هددوا بتجميد المساعدات بعد سيطرة الحوثيين على

---

[١]) مجموعة باحثين في مجموعة الازمات الدولية،اليمن بين الاصلاح والثورة، مجلة المستقبل العربي،مركز دراسات الوحدة العربية،العدد ٣٨٦، نيسان،٢٠١١، ص١٤٩.

[٢]) محمد عبد الملك المتوكل،الافاق الديمقراطية في الثورة اليمنية، مجلة المستقبل العربي،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،العدد٣٩٩، آيار ٢٠١١،ص١٥٧.

[٣]) حسن ابو طالب،التصدع الداخلي ومأزق مبادرات الرئيس في مواجهة الثورة اليمنية،مجلة السياسة الدولية،القاهرة، العدد١٨٤، نيسان ٢٠١١، ص٦٧-٦٨.

[٤]) هشام القروي،ثورة اليمن استبدال علي عبد الله صالح ام استبدال مؤسسات مفوته،المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات،الدوحة،آيار ٢٠١١، ص٥.

صنعاء، وفي حال تطبيق هذا التهديد فمن المتوقع أن يشهد الوضع الاقتصادي تدهورا حادا، وأزمات في السلع الضرورية، خاصة الوقود([1]).

**رابعا : مواقف الأطراف الإقليمية والدولية تجاه الأزمة اليمنية**

١. **السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي:** تاريخيا تولي السعودية اهتماما كبيرا لمجريات الأوضاع في اليمن كدولة جوار لاعتبارات سياسية وأمنية، واحتفظت المملكة باستمرار بعلاقات قوية وتأثير واضح في التوجهات السياسية اليمنية . وحينما شهدت البلاد ثورة شعبية واحتجاجات واسعة استمرت شهورا في العام ٢٠١١ ضد النظام الحاكم في اليمن، دعمت السعودية حليفها –سابقا– علي عبدالله صالح قبل أن تلعب دورا مهما في بلورة صيغة سياسية انتقالية عبر المبادرة الخليجية التي تخلى صالح بموجبها عن الرئاسة لنائبه منصور هادي ([2]).

كان الأمير سلطان بن عبد العزيز يتولى الملف اليمني منذ الستينيات حتى وفاته، وكان يرأس لجنة خاصة تعنى بشؤون اليمن، وبعد وفاته اضطرت سياسة المملكة إزاء اليمن بسبب تبعثر الملف اليمني لدى الحكومة السعودية، وتراجع العلاقات السعودية مع "حزب التجمع اليمني للإصلاح " ومع آل الأحمر شيوخ قبائل حاشد أكبر القبائل اليمنية، وذلك بسبب تطور الموقف السعودي من ملف الإخوان المسلمين عموما، وخاصة في مصر، الأمر الذي أدى إلى تراجع الاهتمام السعودي بالشأن اليمني باستثناء عمل المملكة على منع أي اختراقات مصدرها اليمن لأمن السعودية، وتحديدا من طرف "تنظيم القاعدة " في اليمن . وفي المحصلة فان المملكة اليوم تواجه تحديا خطيرا في ضوء العنف الحوثي على حدودها الغربية والجنوبية . علما بأن الدور السعودي ظل غائبا منذ السيطرة المسلحة للحوثيين على العاصمة صنعاء وعدد من المحافظات الأخرى، حيث شهدت المملكة مرحلة انتقالية استراتيجية بسبب شدة مرض الملك عبدالله بن عبد العزيز ومن ثم وفاته ومبايعة الملك سلمان ملكا للبلاد، وهو الذي

[1]) هشام القروي،ثورة اليمن استبدال علي عبد الله صالح ام استبدال مؤسسات مفوته،المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات،الدوحة،آيار ٢٠١١، ص٥.

[2]) اليمن السير نحو المجهول، الشبكة الالكترونية الدولية،الاسلام اليوم ،٢٠١١، ص ١-٢.

أجرى تغييرات مهمة في مطبخ صناعة القرار السعودي، سيكون الملف اليمني بالتأكيد أحد أركانها([١]).

وفي أعقاب تسلم الملك سلمان للحكم في السعودية ثمة دعوات، وربما توقعات، بشأن مراجعات للسياسة الخارجية للمملكة في ضوء التهديدات الخارجية، وأهمها زيادة النفوذ الإيراني في اليمن من خلال سيطرة الحوثيين. وهو تهديد يتطلب انخراطا كبر من قبل السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي في حل الأزمة اليمنية، وإعادة الاستقرار إلى البلاد([٢]).

وهو ما تبدو بوادر أولية له بعد خروج الرئيس هادي إلى عدن وانعكاس ذلك في الموقف الخليجي الداعم له كرمز للشرعية([٣]).

٢. **إيران** : دعمت إيران الجماعة الحوثية منذ بداياتها، وذلك عبر الجمعيات الخيرية والمنظمات غير الحكومية، كما استثمرت إيران في الحوثيين عسكريا وأمنيا من خلال تدريبهم في إيران ولبنان حسب الرئيس اليمني هادي وتقارير أخرى، فضلا عن دعم قناة إعلامية تابعة للحوثيين تبث من الضاحية الجنوبية في بيروت([٤]) .

يرى بعض الخبراء أن هدف إيران الأساسي في اليمن يتمثل في أن تكون دولة رخوة تستطيع إيران أن توظفها في تحجيم الدور السعودي ودول الخليج، كما تشكل لها نفوذا استراتيجيا على باب المندب معبر الملاحة الدولية . وفي سبيل ذلك، فان الدعم الإيراني لا يقتصر على الحوثيين، بل أن إيران تدعم أيضا علي سالم البيض الذي يدعو إلى انفصال الجنوب، ولديه قناة (عدن مباشر– Live) التي تبث من جنوب

[١]) معتز سلامة،الثورة ومستقبل دولة الوحدة في اليمن/ الشبكة الالكترونية الدولية،ملف الاهرام الاستراتيجي،موقع الاهرام الرقمي،ص١.

[٢]) عبد الملك المخلافي، المبادرة الخليجية الثالثة بشأن اليمن مشروع اتفاق ام فخ، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،العدد٣٨٨، حزيران ٢٠١١، ص١٣٢.

[٣]) معتز سلامة،تقويم اداء الرئيس اليمني في المرحلة الانتقالية بعد الثورة، الشبكة الكترونية الدولية، الالوان،٢٠١٣، ص٢-٣.

[٤]) عبد الملك المخلافي، المبادرة الخليجية الثالثة بشأن اليمن مشروع اتفاق ام فخ، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،العدد٣٨٨، حزيران ٢٠١١، ص١٣٢.

بيروت، كما أنها تدعم جناحا ليبراليا في تعز وله قناة (الساحات) تبث من جنوب بيروت أيضا([1]).

٣. **الولايات المتحدة الأمريكية:** تنظر الولايات المتحدة إلى اليمن من زاوية احتواء "تنظيم القاعدة "، ومن هنا كان التقدير الأمريكي للرئيس هادي الذي استمر بالسماح للولايات المتحدة بحرية التحرك في اليمن ضد "تنظيم القاعدة " سواء من خلال هجمات طائرات بدون طيار أو العمل الاستخباري([2]) . وباستثناء ذلك، فان الملف اليمني لا يحتل أولولية في التعامل الأمريكي مع ملفات المنطقة حاليا، بل يبدو أن الولايات المتحدة لا ترغب في تحمل مسؤوليات أكبر، وبالتالي فان انسحابها سياسيا من اليمن دون بديل إقليمي أو دولي، وفي ظل المرحلة الانتقالية المعقدة في اليمن فسح المجال لإيران في أن توسع نفوذها وتقوي حلفاءها الحوثيين، بل أن تشجع خطواتهم في السيطرة المسلحة على البلاد([3]).

على صعيد اخر فثمة غياب لأي دور للاتحاد الأوروبي في الأزمة اليمنية، فضلا عن أن دور المبعوث الأممي أصبح مثار جدل بين بعض الأطراف اليمنية التي باتت ترى فيه غطاء لسيطرة الحوثيين المسلحة على اليمن، خاصة بعد إشرافه على توقيع اتفاق في القصر الجمهوري المحاصر من قبل الحوثيين وفق شروطهم وخلافا لمخرجات الحوار الوطني([4]).

**خامسا : السيناريوهات المحتملة**

---

[1]) مجموعة باحثين في مجموعة الازمات الدولية،اليمن بين الاصلاح والثورة، مجلة المستقبل العربي،مركز دراسات الوحدة العربية،العدد ٣٨٦، نيسان،٢٠١١، ص١٤٩.

[2]) اليمن السير نحو المجهول، الشبكة الالكترونية الدولية،الاسلام اليوم ،٢٠١١، ص ١-٢.

[3]) مجموعة باحثين في مجموعة الازمات الدولية،اليمن بين الاصلاح والثورة، مجلة المستقبل العربي،مركز دراسات الوحدة العربية،العدد ٣٨٦، نيسان،٢٠١١، ص ١٨.

[4]) محمد عبد الملك المتوكل،الافاق الديمقراطية في الثورة اليمنية، مجلة المستقبل العربي،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،العدد٣٩٩، آيار ٢٠١١، ص١٥٧.

- **السيناريو الأول**([1]) : استمرار سيطرة الحوثيين على مفاصل الدولة واحتدام المواجهة المسلحة واتساع دائرة العنف . وهذا السيناريو الخطير قد يدفع الأوضاع في اليمن باتجاه واحد أو أكثر من الاحتمالات التالية:

١. صراع مفتوح، يقود إلى انهيار مؤسسات الدولة وسيطرة حالة من الفوضى يمكن أن تتطور إلى حرب أهلية على أسس مذهبية وقبلية.
٢. توفير حاضنة وبيئة خصبة لزيادة نفوذ القوى المتطرفة في البلاد (أنصار الله والقاعدة ).
٣. الانفصال والتقسيم على أسس جهوية أو طائفية لبعض مناطق اليمن وخاصة الشمال في صعدة والجنوب في عدن.

**العوامل التي تساعد على تحقيق هذا السيناريو الخطير**([2])

١. إصرار الحوثيين على فرض سيطرتهم على الدولة بالقوة، ورفضهم احترام سلطة مؤسساتها السيادية، وعدم القبول بالعودة إلى المسار الديمقراطي والاحتكام لصناديق الاقتراع .
٢. استمرار التحالف بين الحوثيين وبين مؤيدي علي عبدالله صالح وخاصة في الجيش والأمن
٣. عجز مؤسسات الدولة أو عدم جديتها في استعادة نفوذها وبسط سيطرتها على الدولة وفي إنهاء مظاهر سيطرة المليشيات المسلحة على الأوضاع([3]) .
٤. تمسك إيران بطموحاتها الإقليمية في توسيع مساحة نفوذها في المنطقة، ومواصلة دعمها لحلفائها الحوثيين في اليمن في سياساتهم العنيفة المسلحة.
٥. تردد السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي في اتخاذ خطوات تحول دون تفاقم ما تعتبره خطرا على أمنها واستقرارها ومصالحها، وضعف ضغوطها على

---

[1]) هشام القروي،ثورة اليمن استبدال علي عبد الله صالح ام استبدال مؤسسات مفوته،المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات،الدوحة،آيار ٢٠١١، ص٥.
[2]) احمد محمد الدغشي،الحوثيون دراسة منهجية شاملة،الدار العربية للعلوم ناشرون،بيروت،٢٠١٠.
[3]) محمد عبد الملك المتوكل،الافاق الديمقراطية في الثورة اليمنية، مجلة المستقبل العربي،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،العدد٣٩٩، آيار ٢٠١١،ص١٥٧.

علي عبدالله صالح للتخلي عن تحالفه مع الحوثيين، وعلى بعض الأطراف العربية التي تقدم الدعم المالي للحوثيين إلى جانب إيران([1]) .

٦. استمرار الضعف الحالي في الموقف الدولي، وعدم الجدية في فرض صيغة سياسية تنهي الأوضاع الخطيرة في اليمن قبل أن تتفاقم نحو ما هو أخطر، وقد مثل قرار مجلس الأمن الدولي الصادر في ٢٠١٥/٢/١٥ صورة واقعية لهذا الضعف والانكفاء عن إنقاذ اليمن بشكل جاد وعملي وعاجل.

- **السيناريو الثاني:** الحل السياسي والعودة إلى المسار الديمقراطي والمرحلة الانتقالية، وهو ما يعيد الاستقرار إلى اليمن، ويجنبه احتمالات الانزلاق لأوضاع خطيرة قد يصعب تداركها.

**العوامل التي تساعد على تحقيق هذا السيناريو([2])**

١. إدراك الحوثيين لصعوبة فرض سيطرتهم على البلاد وإخضاع مؤسسات الدولة والقوى السياسية للقبول بالأمر الواقع الذي يحاولون فرضه على الجميع لفترة طويلة، وبالتالي قبولهم بأن يكونوا قوة سياسية تشارك في الحياة السياسية كبقية القوى اليمنية، واحترامهم للعملية الديمقراطية ولآلية الاحتكام لصناديق الاقتراع .

٢. قيام مؤسسات الدولة (الرئاسة، الحكومة، الجيش، الأمن ) بدورهم في بسط سيادة الدولة وإنهاء مظاهر سيطرة المليشيات المسلحة الحوثية وغيرها، ومصادرة السلاح الثقيل من الجميع لصالح الجيش، خاصة بعد خروج الرئيس إلى عدن([3]) .

٣. إدراك إيران لخطورة استمرار الأوضاع الحالية، ولإمكانية تعرض حلفائها الحوثيين لاستنزاف خطير من قبل القبائل اليمنية والقوى المسلحة الأخرى، وهو ما قد ينعكس سلبا على العلاقات والمصالح الإيرانية في المنطقة مع دول مجلس التعاون وغيرها. ويمكن أن تلعب سلطنة عمان دورا في إقناع إيران بالتدخل لدى

[1]) اليمن افغانستان الجديدة،مجلة الوفاق العربي،تونس،السنة ١٢، العدد١٣٥، ايلول ٢٠١٠، ص ٢٤.
[2]) محمد عبد الملك المتوكل،الافاق الديمقراطية في الثورة اليمنية، مجلة المستقبل العربي،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،العدد٣٩٩، آيار ٢٠١١،ص١٥٧.
[3]) احمد محمد الدغشي،الحوثيون دراسة منهجية شاملة،الدار العربية للعلوم ناشرون،بيروت،٢٠١٠.

الحوثيين للتخلي عن سياساتهم الاستفزازية الحالية، بحكم العلاقات الجيدة بين عمان وإيران. خاصة في ظل مشاكل إيران مع المجتمع الدولي فيما يتعلق بسوريا والعراق والملف النووي، وتفاقم أزمتها الاقتصادية بعد هبوط أسعار النفط نهاية عام ٢٠١٤، ونجاح الرئيس هادي بالخروج إلى عدن واستمراره في مهامه بعد سحب استقالته رسميا([١]).

٤. تحرك السعودية والإمارات للضغط على الرئيس السابق علي عبدالله صالح للتخلي عن تحالفه مع الحوثيين، وللحؤول دون سيطرتهم على البلاد([٢]).

٥. تحرك الولايات المتحدة ومجلس الأمن والمؤسسات الدولية بجدية لفرض صيغة سياسية تنهي سيطرة الحوثيين المسلحة على العاصمة والمحافظات اليمنية، وتعيد الاستقرار للبلاد على أساس مخرجات الحوار الوطني، وتدعم الشرعية السياسية للرئيس والبرلمان المنتخبين حتى لو كانت هذه التوجهات تحت البند السابع([٣]).

**خاتمة**

واجهت الوحدة اليمنية ازمات سياسية واقتصادية منذ اليوم الاول، ويرجع ذلك إلى عدم تطبيق ما اتفق عليه بين الحزبين الحاكمين اللذان حققا الوحدة. حيث مثلت فيما بعد بوابة للصراع. بين شريكي الوحدة نتج عنها حرب صيف ١٩٩٤ م، والتي مثلت البوابة الرئيسية التي أدخلت اليمن في ازمات متتالية، اثرت سلبا على أمن واستقرار اليمن ودول الجوار والدولية.

كما أن الأزمة في اليمن ذات ابعاد داخلية وخارجية، ولهذا فإن احتمال نشوب حرب، قد تكون له تداعيات كارثية ليس على اليمن فحسب وانما ايضا على دول الخليج، لاسيما السعودية وعمان، لاعتبار القرب الجغرافي. حيث أن عدم معالجة

[١]) محمد عبد الملك المتوكل،الافاق الديمقراطية في الثورة اليمنية، مجلة المستقبل العربي،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،العدد٣٩٩، آيار ٢٠١١،ص ١٧٨.

[٢]) احمد محمد الدغشي،الحوثيون دراسة منهجية شاملة،الدار العربية للعلوم ناشرون،بيروت،٢٠١٠.

[٣] )احمد محمد الدغشي،الحوثيون دراسة منهجية شاملة،الدار العربية للعلوم ناشرون،بيروت،٢٠١٠.

القضية الجنوبية، قد يؤدي الى تقسيم اليمن، ليترتب عليه اعادة احياء مشاكل الحدود مع الدول المجاورة.

ونستنتج من بحثنا أن القيادتين السياسيتين عملتا على قيام الوحدة خلاصًا لهما من مشاكلهما السياسية والاقتصادية والصراعات الداخلية، وأنه لم يأخذ مشروع الوحدة بالصيغ التدريجية للوصول ال الوحدة الاندماجية، مثل: الفيدرالية أو التنسيق الاقتصادي والسياسي أو التعاون والتكامل، وانما جاءت الوحدة من القمة في صيغة اقتسام للسلطة بين الحزبين الحاكمين في الشطرين الأمر الذي أدى إلى تهميش دور القوى السياسية والشعبية.

**الحلول المقترحة والتوصيات:** يجب الاعتراف بأن الأزمة في اليمن بلغت من التعقيد والصعوبة إلى الحد الذي جعل الأطراف المعنية تتخذ مواقف مرتبكة وغامضة إلى حد ما، على الأقل في المستقبل المنظور. فالأزمة الحالية تطال وجود الدولة، كما أنها تتصف بتعدد أطرافها المحليين والخارجيين وتشابك مصالحهم، وغياب الحدود الجغرافية والسياسية لمواقع هذه الأطراف، فالتحالفات مطاطة، وجميع الأطراف، تقريبا، تقف على أرضيات رخوة، فلا أحد منها، بما فيها الحركة الحوثية، تمتلك مصادر قوة صلبه وحقيقية، حيث أن تقدم الحوثيين المسلح السريع تم نتيجة تحالفات مرحلية مع أطراف يختلفون معها إيديولوجيا وسياسيا. وفي مشهد كهذا من المتوقع أن تحدث مفاجآت في أي لحظة قد تغير المشهد وتخلط الأوراق، وربما بعد وصول الرئيس هادي إلى عدن وإعلانه سحب استقالته واحدا من هذه المفاجآت غير السعيدة للحوثيين وإيران.

**ومع الاعتراف بالصعوبات التي تكتنف تطبيق بعض الحلول المقترحة، فاننا نقترح بعض الحلول انطلاقا من رؤية استراتيجية تحترم المصالح العليا للأمة العربية ولليمن مستهدفا إعادة الاستقرار والأمن إلى اليمن والمنطقة، وأهم هذه المقترحات :**

١. إجراء حوار حقيقي بين القوى المتصارعة، وبرعاية إقليمية ودولية.
٢. الاتفاق على الاستفتاء على مسودة الدستور بعد انسحاب كل المليشيات المسلحة من العاصمة والمحافظات وسيطرة جهاز الأمن على الأوضاع لتجري بعدها انتخابات رئاسية وبرلمانية.

٣. إعادة تأهيل وبناء وتدريب وتوحيد الجيش وقوى الأمن بعد الانتخابات .

٤. استعادة أجهزة الدولة لسيطرتها على جميع مؤسسات الدولة ومناطقها، وهو ما يعني سحب الأسلحة المتوسطة والثقيلة من جميع القوى، وحل المليشيات المسلحة، وعلى رأسها جماعة أنصار الله والقاعدة .

٥. الحل اليمني هو أفضل الحلول، والذي يتم بمبادرات وطنيه يمنيه تتبناها شخصيات ورموز عليها إجماع أو شبه إجماع، وأقدره على إقناع معظم الأطراف لتشارك في الحوار الوطني الشامل، وبرعاية رئيس الدولة.

٦. تأجيل النظر في موضوع شكل الدولة حتى تستعيد عافيتها؛ فأي تقسيم للدولة على أساس انفصال بعض المناطق أو الفدرالية أو اللامركزية، قد يؤدي إلى المزيد من العنف والفوضى، في المرحلة الراهنة ويضعف التوجه لتقوية الدولة المركزية.

**وعلى الصعيد الإجرائي يقترح خطوات تهدف إلى احتواء دائرة التداعيات الخطيرة ومنها:**

١. منح الأزمة في اليمن الأهمية التي تتناسب وحجمها من قبل الدول المجاورة وتحديدا السعودية ودول الخليج، والتي ينبغي أن تشكل خلية أزمة تضم سياسيين وأكاديميين وعسكريين مهمتها متابعة الأزمة وتقديم الأفكار لصانع القرار السياسي لاتخاذ الاجراءات اللازمة في الوقت المناسب.

٢. التحرك السياسي والإعلامي ضد التدخلات الإيرانية في اليمن، والذي قد يشمل فرض أو التهديد بفرض عقوبات على إيران من دول الإقليم والدول العربية.

٣. تعيين مبعوث من الجامعة العربية لليمن، وإنشاء وحدة خاصة داخل الجامعة من الخبراء والباحثين لدراسة أوضاع اليمن وتقديم المشورة والرأي للأمين العام ومبعوث الجامعة.

٤. نظرا لما تتمتع به الدولة الأردنية من قبول واحترام من جميع الأطراف اليمنية، فإنها مؤهلة لأن تلعب دور الوسيط في اليمن، ولذلك نوصي الحكومة الأردنية أن تبادر بالتنسيق مع السعودية بالتواصل مع أطراف الصراع لبحث إمكانية عقد مؤتمر مصالحة في الأردن، ويفضل أن يسبقه عقد لقاءات غير رسمية داخل

الأردن، وسبق للأردن ان توصل إلى مصالحة تاريخية (وثيقة العهد والاتفاق ) بين القوى المختلفة على أرضه في ١٩٩٤/١/١٨، وذلك لتسوية الأزمة السياسية بين الرئيس اليمني علي عبد الله صالح ونائبه، في ذلك الوقت، علي سالم البيض.

٥. توصية مراكز الأبحاث العربية بالاهتمام بشئون اليمن للمساعدة على الخروج من الأزمة ومنع تفاقمها إقليميا.

٦. تشجيع الدول المانحة وتحديدا السعودية لتستخدم سلاح العقوبات الاقتصادية بحذر، فالتوسع في استخدام هذا السلاح قد يؤدي إلى انهيار الدولة اليمنية، أو أن يدفعها إلى الارتماء أكثر في حضن إيران .

٧. رغم أن خيار التدخل العسكري البري الخارجي يبقى خيارا صفريا، إلا أن على الدول العربية المهتمة بشئون اليمن الاستعداد لتدخلات عسكرية عربية محدودة ونوعية ومؤقتة لمواجهة أي طارئ في حال أصر الحوثيون وإيران على سياساتهم الحالية التي تعتمد العنف والسلاح وسيلة لإضعاف الدولة وفرض الأمر الواقع . وعلى الدول العربية أن تستعد لتقديم الدعم التقني والفني للجيش وقوات الأمن الرسمية في حال تخلصت من الاختراق الحوثي، وبعد إعادة هيكلتها وتشكيلها من قبل حكومة شرعية والرئيس المنتخب وبدعم من البرلمان المنتخب أيضا.

**المراجع**


١- مايكل هدسون، الوحدة اليمنية : مقوماتها، اتجاهاتها ومستقبلها (١٩٩٠-١٩٩٤م)،

٢- بول دريش،الدولة والقبائل في تاريخ اليمن الحديث، اكسفورد١٩٩٨م،

٣- مايكل هدسون، الوحدة اليمنية : مقوماتها، اتجاهاتها ومستقبلها (١٩٩٠-١٩٩٤م)،

٤- فيصل جلول، اليمن .. الثورتان والجمهوريتان والوحدة، دار الجديد، بيروت، لبنان، ٢٠٠٠م،

٥- جريجوريجونسين، اليمن والقاعدة، عرض وتلخيص ابراهيم درويش منشور على الرابط الاتي : http://www.alquds.co.uk/

٦- مذكرات الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر، على الموقعhttp://www.alahmar.net:

٧- قراري مجلس الأمن الدولي ٩٢٤و ٩٣١ في الملحق رقم " ١و٢

٨- عادل الجوجري، بركان فوق اليمن، دار الكتاب العربي، القاهرة، مصر، ٢٠١٠م،

٩- طارق إسماعيل وجاكلين إسماعيل، ج ي د ش، السياسة والاقتصاد والمجتمع، لندن ،١٩٨٦م،

١٠- عادل الشرجبي وآخرون، الدولة والقبيلة في اليمن .. دراسة اجتماعية نفذها المرصد اليمني لحقوق الإنسان.

١١- أحمد يوسف،بحث عن مستقبل الوحدة اليمنية، منشور على الانترنت.

١٢- مجموعة الازمات الدولية صحيفة الشرق الاوسط ٣٠ أكتوبر ٢٠١١م، العدد١٢٠٢٤.

١٣- دراسة عن مشكلة الاراضي وتوزيعها، مركز مدار للدراسات والبحوث، عدن، ٢٠٧م، نشرة في عدد من المواقع منها/http://tajaden.org/reports :

١٤- صحيفة الشرق الأوسط، تقرير مجموعة الأزمات الدولية ،٣٠ أكتوبر ٢٠١١م، العدد١٢٠٢٤.

١٥- قادري احمد حيدر، اليمن في تحولات السياسة والواقع ،ط١، الافاق للطباعة والنشر، صنعاء، ٢٠١١م،

١٦- محمد الجابري، موسوعة دول العالم حقائق وارقام،مجموعة النيل العربية،القاهرة ،٢٠٠٤

١٧- شريف منصور، تقرير المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي لعام ٢٠٠٤، مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية، القاهرة ،٢٠٠٤،

١٨- علي عبد القوي الغفاري، لمحات عن الوحدة اليمنية عبر التاريخ، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد ٣٠٤، حزيران ،٢٠٠٤،

١٩- مايكل هدسون واخرون، حرب اليمن ١٩٩٤ : الاسباب والنتائج، إعداد جمال السويدي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ١٩٩٥

٢٠- عمار علي حسين، التحديث ومسار البنى الاجتماعية والتقليدية : حالة اليمن، مركز الخليج للابحاث، دبي، ٢٠٠٤،

٢١- محمد عبد الملك المتوكل، اليمن الى اين ؟، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٢٤٠، ١٩٩٩،

٢٢- محمد حافظ عبد المجيد، النفط والحراك الجنوبي في اليمن، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، كانون الثاني، ٢٠١٠،

٢٣- حسن ابو طالب، بناء دولة الوحدة ١٩٨٩-١٩٩٠ تحقيق الشرط الديمقراطي، في كتاب الوحدة اليمنية دراسات في عملية التحول من التشطير الى الوحدة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٤،

٢٤- احمد محمد الدغشي، الحوثيون دراسة منهجية شاملة، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٠.

٢٥- نيفين مسعد، النزاعات الدينية والمذهبية والعرقية في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٣٤٦،حزيران ٢٠٠٩،
٢٦- عرفات مدابش، من هم المتمردون الحوثيون، صحيفة الشرق الاوسط، لندن، العدد ١١٤٠١، تاريخ ٢٠١٠/٢/١٤.
٢٧- سالي عبد المعز، الحوثيون في اليمن مخاوف من نشوب حرب جديدة، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٧٧، تموز ٢٠٠٩،
٢٨- حسن الحسن، ابعاد الصراع الدولي على اليمن، صحيفة الزمان، العدد ٣٥٤٤، تاريخ ٢٠١٠/٣/١٨.
٢٩- اليمن افغانستان الجديدة، مجلة الوفاق العربي، تونس، السنة ١٢، العدد١٣٥، ايلول ٢٠١٠،
٣٠- دنيا شحاته ومريم حيدر، محركات التغيير في العالم العربي، مجلة السياسية الدولية، القاهرة، العدد ١٨٤، نيسان ٢٠١١،
٣١- عبد الاله بلقزيز، ثورات وخيبات في التغيير الذي لم يكتمل، تقديم محمد الحبيب طالب، منتدى المعارف، بيروت، ٢٠١٢،
٣٢- مجموعة باحثين في مجموعة الازمات الدولية، اليمن بين الاصلاح والثورة، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٣٨٦، نيسان، ٢٠١١،
٣٣- محمد عبد الملك المتوكل، الافاق الديمقراطية في الثورة اليمنية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد٣٩٩، آيار ٢٠١١،
٣٤- حسن ابو طالب، التصدع الداخلي ومأزق مبادرات الرئيس في مواجهة الثورة اليمنية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد١٨٤، نيسان ٢٠١١،
٣٥- هشام القروي، ثورة اليمن استبدال علي عبد الله صالح ام استبدال مؤسسات مفوته، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة، آيار ٢٠١١،
٣٦- اليمن السير نحو المجهول، الشبكة الالكترونية الدولية، الاسلام اليوم ،٢٠١١،
٣٧- معتز سلامة، الثورة ومستقبل دولة الوحدة في اليمن/ الشبكة الالكترونية الدولية، ملف الاهرام الاستراتيجي، موقع الاهرام الرقمي،
٣٨- عبد الملك المخلافي، المبادرة الخليجية الثالثة بشأن اليمن مشروع اتفاق ام فخ، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد٣٨٨، حزيران ٢٠١١،
٣٩- معتز سلامة، تقويم اداء الرئيس اليمني في المرحلة الانتقالية بعد الثورة، الشبكة الكترونية الدولية، الالوان، ٢٠١٣،